الانتخابي ـ المعلّق الصحفي يوسف حاريف، الذي كشف النقاب عن جوانب هامّة تتعلّق بملابسات الأزمة الوزارية، مستنداً الى ما دار في جلسة الحكومة العادية التي سبقت انفجار الازمة، وكذلك الى ما دار في اللقاء بين شامير والوزيرين، نئمان وزئيفي، الذي كان المحاولة الاخيرة لتلافي الأزمة.

وبحسب حاريف، فان محاولة شامير، طمأنة وزيري هتحياه ومولیدت، من خلال تأكيده ان هناك «مصالح مشتركة بين الجانبين»، وانه «لن يسمح باقتطاع، ولو، سنتيمتراً واحداً من أرض ـ اسرائيل»، وانه «بطريقته الخاصة سوف ينقذ أرض ـ اسرائيل»؛ جاءت متأخرة. اذ ان قرار الانسحاب من الحكومة كان اتخذ، عملياً، عقب جلسة الحكومة الاسبوعية التي سبقت اللقاء الحاسم بينه وبين الوزيرين، نئمان وزئيفي. ففي تلك الجلسة، تسبّب شامير في اثارة شكوك وشبهات الوزيرين، نئمان وزئيفي، جرّاء رفضه اطلاع الحكومة على الوثائق المتعلّقة بالحكم الذاتي، لأن الامر لا يتعلّق بتبادل «وثائق» بل «بطاقات» فقط، ولأن المفاوضات لم تبدأ بعد.. وعندما تبدأ مثل هذه المفاوضات، فانه ستسبقها مناقشة للموضوع في اطار الطاقم الوزاري المقلّص (**المصدر نفسه**).

وقال حاريف، ان شامير الذي يعترف الوزيران، نئمان وزئيفي، بأنه «لا يقل عنهما اخلاصاً لمبدأ أرض ـ اسرائيل»، وانه لا يقل عنهما وعن الوزير شارون «غراماً» بالحكم الذاتي، لم يكن قادراً على التجاوب مع وزيري هتحياه ومولیدت بسحب مشروع الحكم الذاتي وايقاف المفاوضات، لأنه «يدرك أيضاً انه دون اتفاقيتي كامب ديفيد ليس هناك عملية سياسية، ودون عملية سياسية، من الصعب الحفاظ على علاقات منتظمة مع الولايات المتحدة الاميركية واليهود هناك» (**المصدر نفسه**). وهنا، بالذات، بحسب حاريف، يكمن جوهر المعضلة التي واجهها شامير في معالجته لأسباب الأزمة الوزارية، حيث انه كان «ممزقاً بين ضرورة اجراء مفاوضات موضوعية مع الجانب العربي، وبين ضرورة تقزيم دلالات وأبعاد هذه الخطوة [الحكم الذاتي] في نظر ' الجانب الاسرائيلي المتمرد ' في حكومته» (**المصدر نفسه**).

وقال المعلّق الصحفي، دافيد لنداو، ان شامير وجد نفسه في الأزمة الوزارية بين «مطرقة السلام وسندان الانتخابات». وأضاف ان المقرّبين من شامير قالوا انه شعر بخيبة أمل، جرّاء قرار هتحياه ومولیدت بالانسحاب من حكومته. فشامير ـ كما قال المقرّبون ـ «ألمح الى نئمان وزئيفي بغمزة عين مفهومة للمخلصين لأرض ـ اسرائيل، كيلا يأخذوا على محمل الجد وثيقة الحكم الذاتي التي قدّمتها اسرائيل الى الفلسطينيين. فالوثيقة قدمت فعلاً؛ ومصطلح ' الحكم الذاتي ' وارد فيها فعلاً. ولكن بين تقديم المشروع وبين تحقيقه، لا تزال الطريق طويلة بالنسبة الى شامير. فالفلسطينيون، أنفسهم، حكماً، سوف يرفضونه بشكل قاطع» (**المصدر نفسه**). وتساءل لنداو، «ولكن كيف سيتصرف شامير اذا لم يحصل ذلك؟ هل سيتعمّد التسبّب في قطع المحادثات؛ فمن أجل استمرارها، كما يزعم، ضحّى باستمرار حكومته. وكيف سيمثل أمام الناخبين وفي وجه حزب العمل كصانع للسلام، بينما يتسبّب في قطع المسار وهو في بدايته، وعلى مسمع ومرأى من الجميع؟» وأضاف لنداو: «ومن ناحية أخرى، فاذا أبدى اعتدالاً بعيد المدى في المحادثات، فانه سيلعب لحساب خصومه في اليمين المتطرّف الذين اسقطوا حكومته وعازمون على تصويرها في نظر الناخبين كمعادية لأرض ـ اسرائيل» (**المصدر نفسه**).

انتخابات مبكرة

بانسحاب هتحياه ومولیدت (خمسة مقاعد) فقدت حكومة شامير الاكثرية النيابية؛ اذ أضحت تستند الى تأييد ٥٩ عضو كنيست فقط. هذا الوضع جعل، بحسب افتتاحية صحيفة «معاريف» (١٩٩٢/١/١٦)، مسألة تقديم موعد الانتخابات أكثر واقعية من أي وقت مضى لأنه ـ كما أوضحت مصادر مقرّبة من رئيس الحكومة، فهو «غير راغب في البقاء على رأس حكومة أقلية، تعمل تحت رحمة حزب ' العمل ' واليسار. كذلك ليس من المرجح انه يريد الانتظار الى حين سقوط حكومته في احدى عمليات الاقتراع على حجب الثقة». وأضافت «معاريف»، في افتتاحيتها: «وتقديم موعد الانتخابات قد يخلق مشاكل، مثل امكان تأخير وتيرة العملية السياسية، وفي اعقابها مشاكل في الحصول على الضمانات الاميركية لقروض الاستيعاب. ولكن مع ذلك، فالانتخابات أضحت اليوم خطوة ضرورية.